العنف المدرسي في الجزائر: دراسة سوسيو-تربوية في الأبعاد السوسيوثقافية واستراتيجيات المعالجة

School Violence in Algeria: A Socio-Educational Study on Sociocultural Dimensions and Treatment Strategies

نوال بن صديق[1]

[1]جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)، Mommedbenseddik@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025/02/15 تاريخ القبول: 2026/05/09 تاريخ النشر: 2026/05/31

ملخص

تسعى هذه الدراسة إلى تقديم تحليل سوسيو-تربوي معمق لظاهرة العنف المدرسي في الجزائر، من خلال استقصاء أبعادها السوسيوثقافية والنفسية والتربوية، وتشخيص آليات إعادة إنتاجها داخل الفضاء المدرسي. تنطلق الدراسة من فرضية مركزية مفادها أن المدرسة الجزائرية لم تعد مجرد ضحية للعنف الاجتماعي، بل أصبحت – في ظل هشاشة منظومتها التربوية وغياب آليات الوساطة الفعالة – فضاءً لإعادة إنتاج هذا العنف وتكريسه تربوياً.

اعتمدت الدراسة على منهج وصفي تحليلي نقدي، مستفيدة من المقاربات السوسيولوجية (دوركايم، بورديو) والأنثروبولوجية (مارغريت ميد) والنفسية التربوية (إريك فروم)، مع توظيف البيانات الإحصائية الرسمية والدراسات الميدانية المحلية. وقد خلصت الدراسة إلى أن العنف المدرسي في الجزائر يتغذى من ثلاثة مصادر رئيسية: التسلط التربوي على مستوى الأسرة، هشاشة النظام التعليمي وعجزه عن مواكبة التحولات المجتمعية، وتأثيرات الثقافة الشعبية التقليدية التي تؤسس للعنف كنمط مقبول اجتماعياً.

وفي ضوء هذا التشخيص، تقترح الدراسة استراتيجية ثلاثية الأبعاد للمعالجة تتضمن: ترشيد الخطاب الثقافي ليتماشى مع قيم التسامح والحوار إرساء مؤسسة الوساطة المدرسية كآلية تربوية وقائية وعلاجية، واستحداث منصب المرافق البيداغوجي لتوفير المتابعة الفردية المستمرة للتلاميذ.

الكلمات المفتاحية: العنف المدرسي، السوسيولوجيا التربوية، الثقافة والعنف، الوساطة المدرسية، المرافقة البيداغوجية، النظام التعليمي الجزائري، التنمية التربوية المستدامة.

Abstract

This study aims to provide an in-depth socio-educational analysis of the phenomenon of school violence in Algeria by investigating its sociocultural, psychological, and educational dimensions and diagnosing the mechanisms of its reproduction within the school space. The study is based on a central hypothesis that Algerian schools are no longer merely victims of social violence but have become - given the fragility of their educational system and the absence of effective mediation mechanisms - spaces for reproducing and educating this violence.

The study adopted a critical analytical descriptive approach, benefiting from sociological (Durkheim, Bourdieu), anthropological (Margaret Mead), and educational psychological (Erich Fromm) approaches, while utilizing official statistical data and local field studies. The study concluded that school violence in Algeria is fed by three main sources: educational authoritarianism at the family level, the fragility of the educational system and its inability to keep pace with societal transformations, and the influences of traditional popular culture that establishes violence as a socially acceptable pattern.

In light of this diagnosis, the study proposes a three-dimensional treatment strategy that includes: rationalizing Algerian cultural discourse to align with the values of tolerance and dialogue, establishing school mediation institutions as preventive and therapeutic educational mechanisms, and creating the position of educational facilitator to provide continuous individual follow-up for students.

Keywords: School violence, Educational sociology, Culture and violence, School mediation, pedagogical accompaniment, Algerian educational system, Sustainable educational development.

المؤلف المرسل: نوال بن صديق، **الإيميل:** Mommedbenseddik@gmail.com

1.مقدمة

يرتسم جدل في عمق النقاش الدائر حول التغيرات العنيفة التي تحدث في المجتمع الجزائري، مخلفة في كل يوم مشكلات إنسانية معقدة، ويبدو أن هذا الوضع المأساوي أضحى قدرا محتوما على الثقافة الجزائرية المعاصرة، بدرجة أن العنف تطور تطورا مذهلا، وتعاظمت أبعاده في كل مناحي الوجود.

وكثيرا ما يعاب على المؤسسات التربوية أنها احتضنت العنف الاجتماعي وأعادت تأهيله وإنتاجه تربويا، ومع ذلك فلا عجب أن تكون هذه المؤسسات مولعة بحالات التحدي ومواجهة العنف...ومن هنا تأتي أهمية تشخيص أبعاد العنف في الوسط المدرسي الجزائري وثقافة علاجه.

1.1- الإطار العام للدراسة:

تُعد ظاهرة العنف المدرسي من أكثر القضايا التربوية إلحاحاً في المجتمع الجزائري المعاصر، حيث تتقاطع فيها أبعاد سوسيولوجية وثقافية ونفسية وتربوية معقدة، تعكس في عمقها أزمة بنيوية تمس المنظومة التربوية برمتها. فالمدرسة الجزائرية، التي كانت تاريخياً فضاءً للتنوير والتحرر والارتقاء الاجتماعي، باتت اليوم – وفق العديد من الدراسات والتقارير الرسمية – مسرحاً لأشكال متعددة من العنف: عنف بدني، عنف لفظي، عنف رمزي، وعنف نفسي، تمارس بين التلاميذ أنفسهم، أو بين الأساتذة والتلاميذ، أو حتى ضد المؤسسة التعليمية ذاتها.

إن تفاقم هذه الظاهرة – التي كشفت عنها إحصائيات وزارة التربية الوطنية بتسجيل أكثر من 800 ألف حالة عنف بين 2015 و2022 – يطرح تساؤلات جوهرية حول طبيعة العلاقة بين المدرسة والمجتمع، وحول دور المؤسسة التعليمية في إعادة إنتاج البنى الثقافية والاجتماعية السائدة. فهل المدرسة الجزائرية مجرد مرآة عاكسة للعنف الاجتماعي، أم أنها – بحكم آلياتها التربوية وممارساتها البيداغوجية – تساهم فعلياً في تغذية هذا العنف وإعادة إنتاجه بأشكال جديدة؟

2.1- السياق السوسيوثقافي للعنف في الجزائر:

لا يمكن فهم ظاهرة العنف المدرسي بمعزل عن السياق الاجتماعي والثقافي والتاريخي الذي يحتضنها. فالمجتمع الجزائري المعاصر يعيش تحولات عميقة وسريعة، أفرزت تناقضات حادة بين منظومات قيمية متصارعة: منظومة تقليدية محافظة تتمسك بالموروث الثقافي والديني، ومنظومة حداثية تسعى للانفتاح على قيم العصر والحداثة، ومنظومة ثالثة هجينة تجمع بين عناصر متناقضة من الثقافتين دون تكامل حقيقي.

هذا الصراع القيمي، المصحوب بتحديات اقتصادية واجتماعية (البطالة، الفقر، السكن، التفاوت الطبقي)، وبتأثيرات العولمة الثقافية ووسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي، خلق حالة من الاضطراب

النفسي والاجتماعي، انعكست بشكل مباشر على الفضاء المدرسي. فالتلميذ الجزائري اليوم يعيش تمزقاً هوياتياً وثقافياً يجعله أكثر عرضة للاضطرابات السلوكية والنفسية، وأكثر ميلاً لممارسة العنف أو الوقوع ضحية له.

علاوة على ذلك، فإن الثقافة التربوية السائدة في المجتمع الجزائري – سواء على مستوى الأسرة أو المدرسة – لا تزال تحمل بصمات التسلط والإكراه والعقاب البدني، رغم التطورات القانونية والتشريعية التي تمنع هذه الممارسات. فالتنشئة الاجتماعية في الأسرة الجزائرية التقليدية غالباً ما تعتمد على مبدأ الطاعة العمياء والخضوع للسلطة الأبوية، مع غياب ثقافة الحوار والنقاش وتقدير الذات، مما ينتج شخصيات قلقة، مكبوتة تميل إلى العدوانية كوسيلة للتعبير عن الذات أو التمرد على السلطة.

3.1–الإشكالية البحثية:

في ضوء ما سبق، تتمحور الإشكالية المركزية لهذه الدراسة حول السؤال الرئيسي التالي:

ما هي الأبعاد السوسيوثقافية والتربوية للعنف المدرسي في الجزائر، وما هي الاستراتيجيات الفعالة لمعالجته في ضوء خصوصيات المجتمع الجزائري؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1. ما هي الجذور الثقافية والاجتماعية للعنف في المجتمع الجزائري؟
2. كيف تساهم الأسرة الجزائرية في إعادة إنتاج العنف من خلال أساليب التنشئة الاجتماعية؟
3. ما هي مظاهر العنف المدرسي في المؤسسات التعليمية الجزائرية وأشكاله المختلفة؟
4. إلى أي مدى يساهم النظام التعليمي الجزائري – بآلياته وممارساته –في تغذية العنف المدرسي؟
5. ما هي الاستراتيجيات الوقائية والعلاجية الملائمة لمواجهة العنف المدرسي في السياق الجزائري؟
6. كيف يمكن لمؤسسة الوساطة المدرسية والمرافقة البيداغوجية أن تساهم في الحد من العنف المدرسي؟

4.1– أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من عدة اعتبارات:

أولاً: الأهمية العلمية والمعرفية:

- إثراء الأدبيات السوسيولوجية والتربوية حول ظاهرة العنف المدرسي في السياق الجزائري والمغاربي.
- تقديم مقاربة متعددة الأبعاد (سوسيولوجية، أنثروبولوجية، نفسية، تربوية) لفهم الظاهرة.
- توفير تشخيص نقدي للمنظومة التربوية الجزائرية وعلاقتها بإنتاج العنف.

ثانياً: الأهمية التطبيقية والعملية:

- تقديم توصيات عملية لصناع القرار التربوي حول آليات مواجهة العنف المدرسي.
- اقتراح نماذج مؤسساتية (الوساطة المدرسية، المرافقة البيداغوجية) قابلة للتطبيق.
- المساهمة في تطوير سياسات تربوية وقائية وعلاجية فعالة.

ثالثاً: الأهمية الاجتماعية:

- لفت انتباه المجتمع والأسرة إلى خطورة الظاهرة وتداعياتها.
- تعزيز الوعي بأهمية ثقافة اللاعنف والحوار في التربية.
- حماية الطفولة والمراهقة من مخاطر العنف المدرسي.

5.1-أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التشخيص الشامل: رصد وتحليل مظاهر العنف المدرسي في الجزائر وأشكاله المختلفة.
2. الفهم العميق: الكشف عن الجذور السوسيوثقافية والنفسية للعنف المدرسي.
3. التحليل النقدي: نقد المنظومة التربوية الجزائرية وكشف آليات إعادة إنتاج العنف.
4. الاقتراح البنّاء: تقديم استراتيجيات وآليات عملية لمعالجة الظاهرة.
5. التوعية والتحسيس: المساهمة في نشر ثقافة اللاعنف والوساطة التربوية.

6.1- المنهجية والمقاربة النظرية:

تعتمد هذه الدراسة على منهج وصفي تحليلي نقدي، يجمع بين:

أ. المقاربة السوسيولوجية:

- استثمار نظرية دوركايم حول التنشئة الاجتماعية ودور التربية في بناء الكائن الاجتماعي.
- توظيف مفهوم "العنف الرمزي" لبيار بورديو لفهم آليات الهيمنة الثقافية في المدرسة.
- الاستفادة من السوسيولوجيا النقدية لتحليل علاقات القوة داخل المؤسسة التعليمية.

ب. المقاربة الأنثروبولوجية:

- الاستناد إلى الدراسات الأنثروبولوجية (مارغريت ميد..) حول علاقة أنماط التنشئة بالسلوك العدواني.
- تحليل دور الثقافة الشعبية والموروث الثقافي في تشكيل اتجاهات العنف.

ج. المقاربة النفسية التربوية:

- توظيف نظريات علم النفس الاجتماعي لفهم الاضطرابات السلوكية لدى التلاميذ.
- الاستفادة من أعمال إريك فروم حول الاغتراب والعنف في المجتمع الحديث.

د. الأدوات المنهجية:

- تحليل الوثائق والإحصائيات الرسمية (وزارة التربية، الديوان الوطني لمكافحة المخدرات، إلخ).
- مراجعة الأدبيات السوسيولوجية والتربوية المحلية والدولية.
- التحليل النقدي للسياسات والتشريعات التربوية.

7.1 – حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: تركز الدراسة على العنف المدرسي في أبعاده السوسيوثقافية والتربوية، دون التطرق المعمق للأبعاد الأمنية أو القانونية البحتة.

الحدود المكانية: المدرسة الجزائرية في أطوارها الثلاثة (الابتدائي، المتوسط، الثانوي).

الحدود الزمنية: تعتمد الدراسة على بيانات وإحصائيات من الفترة 2015–2022 بشكل أساسي.

8.1 – هيكل الدراسة:

تتوزع هذه الدراسة على المحاور التالية:

1. الإطار المفاهيمي والنظري: تحديد مفهوم العنف لغوياً واصطلاحياً، والمقاربات النظرية لفهمه.
2. أنتروبولوجيا العنف: العنف كفعل ثقافي ودور الثقافة الشعبية في تأسيسه.
3. العنف التربوي: مظاهره في المجتمعات العالمية والعربية، وخصوصيته في الجزائر.
4. خلفيات العنف المدرسي في الجزائر: التحليل السوسيوثقافي لجذور الظاهرة.
5. استراتيجيات المعالجة: ترشيد الخطاب الثقافي، الوساطة المدرسية، المرافقة البيداغوجية.
6. النتائج والتوصيات: خلاصات الدراسة واقتراحات عملية.

2.في مفهوم العنف:

1.2 العنف في اللغة:

جاء في لسان العرب لابن منظور أن: العنف: عنف – هو الاسم من العنف، وهو الشدة والقوة، وهو الخرق بالأمر وقلة الرفق به وهو ضد الرفق، أعنف الشيء أي أخذه بشدّة.

وجاء في المعجم الوسيط (عُنف) به، وعليه – عنفا وعنافة: أخذه بشدة وقسوة، ولامه وعيَّره(معجم اللغة العربية، 1972) صفحة 631.

ويعرف (جميل صليبا) في معجمه الفلسفي "العنف كفعل مضاد للرَفق، ومرادف للشدة والقسوة والعنيف(**Violent**)هو المتَصف بالعنف، فكل فعل يخالف طبيعة الشيء، ويكون مفروضا عليه، بصورة

ما، فعل عنيف، والعنيف هو أيضا القويَ الذي تشتدَ صورته بازدياد الموانع التي تعترض سبيله كالريح العاصفة والثورة الجارفة"(صليبا) صفحة 670.

وتفيد كلمة عنف **violence** الإفراط في استخدام القوة من أجل قهر الآخر والهيمنة عليه، ومن هذا المصدر الاشتقاقي ولد فعل العنف الّذي يرمز إلى استخدام الشدة ضد الآخر وإلحاق الأذى به(وطفة، من الرمز والعنف إلى ممارسة العنف الرمزي، قراءة في الوظيفة البيداغوجية للعنف الرمزي في التربية المدرسية، 2006) الصفحات 45 – 102.

وفي هذا السياق يورد (تشارلز ريفيرا) و(كينيث سويتزر) تعريفا للعنف مفاده: "الاستخدام غير العادل للقوة من قبل الأفراد لإلحاق الأذى بالآخرين والمساس بممتلكاتهم"(إبراهيم ح.، 1912)، الصفحات 42 – 43).

وهكذا يلاحظ أن جل التعريفات تُركَز على الاستخدام غير المشروع والمفرط للقوة لإلحاق الأذى والضرر بالآخرين.

2.2– أنثروبولوجيا العنف:

1.2.2– العنف سلوك إنساني وفعل ثقافة:

لا شك أن الإنسان كغيره من المخلوقات تحركه الفطرة والغريزة وسطوة الهواجس، ولذلك كان الأمر طبيعيا، حين مارس هذا الإنسان العنف، قديما، لا للتدمير والتخريب، ولكن لأجل تأمين وجوده وحياته.

الواقع، أنه إذا كان هناك دور للفطرة في تحريك الاستعداد النفسي لدى الإنسان لممارسة العنف، فإن هذا الاستعداد يبرز بصورة فعلية من خلال العلاقات الاجتماعية.....ومن هنا ابتعد العنف عن الفطرة، وأصبح ينظر إليه على أنه نمط من أنماط الثقافة، بالأحرى "فعل ثقافة" (أحمد، 2009)، صفحة 12.

وقد عرفت (باربارا ويتمر) العنف بأنه: "خطاب أو فعل مؤذ أو مدمر يقوم به فرد أو جماعة ضد أخرى"، فالعنف تحدد صفته الاجتماعية بأنه خطاب يتوجه إلى الذات وإلى الآخر، وينشأ من علاقة الناس ببعضهم، وهو في النهاية فعل ثقافي بالأحرى ثقافة، وهو ما ذهب إليه الأستاذ حسن إبراهيم أحمد بقوله: "أن العنف سلوك موجه ضد آخر لغرض ما وتنتج عنه أذيَة مادية أو معنوية"(أحمد، 2009)، صفحة 13.

وفي هذا السياق يقول المفكر الفرنسي" **Paul Ricoeur**: إن العنف يتجه في مساره بوضوح أو بغموض، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إلى السيطرة على الآخر والهيمنة على مقدورات وجوده(Ricoeur، 1955)**227 .p.**

فالعنف وفقا لهذه التصورات، يرتبط بهدف وتستخدم فيه القوة التي توظف أحيانا في أبشع صورها والمتتبع للأحداث في العصر الحديث يلاحظ إفراطا غير مسبوق في استخدام القوة لممارسة العنف، فالذاكرة

الإنسانية أضحت مشحونة بالهواجس والكراهية والحقد والضغينة، وأصبح الإنسان يبحث عن الأساليب التي يقهر بها الأخر بكل بشاعة وتدمير وفظاظة، والرغبة في إسكات الآخر وإقصاءه أو إزالته من الطريق، أنماط ثقافية هيمنت على العلاقات الاجتماعية، ومن هنا تعددت أشكال العنف وأنماطه التي تبدأ بالإهانة والإذلال والتغيير والتشهير والتهديد لتصل إلى التصفية الجسدية، وهذا أمر فضيع وممقوت لأنه تدمير للبشرية، وقد تحدث (هوبز) عن الإنسان الذائب على أخيه الإنسان.

إنه لمن المؤسف أن نجد الإنسان المعاصر قد وقع في قبضة المادة، وأصبح يعيش حالة "تشيؤ" فاستؤصلت منه شخصيته واضطربت طبائعه، وأصبح العنف المتسارع والمتلاحق سمة أساسية من سمات حياته، إن لم يكن أبرز ملامحها على الإطلاق، هذا ما أكده "إريك فروم" بقوله: "أن الإنسان المعاصر عاجز عن تقدير الحياة ومن ثم فهو مستبعد ومستعبد يميل إلى تحطيم كل شيء" (فروم، 1960)، صفحة 244.

2.2.2- الثقافة الشعبية تؤسس للعنف:

تختلف مصادر العنف ودوافعه باختلاف المواقف والخلفيات الفكرية والاجتماعية الثقافية والسياسية وغيرها، وتمثل المأثورات الشعبية أبرز المصادر التي عبرت عن العنف تعبيرا متميزا، فالأسطورة كنمط ثقافي عريق، احتوت على عنف واضح ساد لدى الشعوب القديمة: أساطير بلاد الرافدين وملامحها مثل جلجامش وحكاية الخلق (الإينوماإبليش) وغيرها، وأساطير سوريا القديمة مثل حكاية البعل ومقتل أودون وأساطير مصر مثل حكاية إيزيريس وأوزيريس، وغير ذلك مما ظهر بعد عشرات القرون، تراث شفوي قديم يبرز الأدلة على انتشار العنف في المجتمعات، ويجعله أحد المواضيع المفضلة للفنان، والتي يعبر فيها على وجوده، ويفصح من خلالها عن مشاعره وقدراته الفنية، وروح الجماعة التي يتفاعل معها(أحمد، 2009)، صفحة 211.

وتعتبر الرواية من أهم الأطر الفنية التي يمكنها إبراز ظاهرة العنف بشكل دقيق ومعبر، وقد عالج (د/حليم بركات) ظاهرة الاغتراب باعتبارها نمطا من أنماط العنف، وبحث انعكاساتها في الرواية، متطرقا إلى أنواع ثلاثة يظهرها هذا اللون الأدبي في مواجهة الاغتراب، هي رواية الخضوع التي تصور مناعة الفرد أمام عوامل الاغتراب، ورواية اللامواجهة، وهي عدم الفاعلية في التحلل من آثار الصدمات، وأخيرا موقف التمرد والمجابهة والتغيير الثوري(بركات، 2006)، الصفحات 143 - 146.

خلاصة القول أن مصدر العنف قد يكون في الثقافة الشعبية، وهذه الثقافة تنفذ إلى ذاتية الكيان وبنية التفكير، فتتوارثها الأجيال، وما يورث مقدس، ومن الصعب التخلي عنه، خاصة إذا تعلق هذا الموروث ببعض النزاعات والأحقاد التي تكرس صورة العدو المتربص(إبراهيم ع.، 2001)، صفحة 33.

3.العنف التربوي

يقوم العنف التربوي على مبدأ الإلزام والإكراه والإفراط في استخدام السلطة في إطار مؤسسات التنشئة الاجتماعية، ويفتقر المناخ التربوي التسلطي إلى العلاقات الإنسانية الدافئة وتوجد بين أفراد هذه المؤسسات حواجز نفسية واجتماعية وأخلاقية تدفع الطفل إلى الشعور بالبؤس المفضي إلى ممارسة العنف، وركز (دوركايم) على البعد التربوي في التنشئة الاجتماعية، واعتبر أن غاية التربية تكمن في الانتقال بالإنسان من الحالة الفطرية إلى الحالة الاجتماعية، ويقول في هذا الصدد: "...إنَ بناء الكائن الاجتماعي في الإنسان، يمثل في نهاية المطاف هدف التربية وغايتها"(بوستيك، 1981)، صفحة 170.

1.3-العنف التربوي في المجتمعات العالمية:

بينت الأبحاث الأنثروبولوجية، إن التنشئة الاجتماعية التي تقوم على التسامح تؤدي إلى إعداد أفراد غير عدوانيين، وهو ما توصلت إليه الباحثة الأنثروبولوجية الأمريكية، **Margaret Mead**في الدراسة التي أجرتها بجنوب آسيا في غينيا الجديدة، في قبيلتي الآرابش والموندوغومور: فقد درست الباحثة أسلوب التربية السائدة في كلا القبيلتين، فوجدت أن الطفل الآرابيش يعامل برقة ووداعة متناهية جدا، ويحظى بعناية فائقة من قبل الأبوين، فهو يجد دائما من يحمله على كتفيه، والأم ترضع طفلها في كل لحظة يعلن فيها عن حاجته، ويوضع عادة قريبا من ثدي أمه، وتترك له الفرصة في أن يتوقف عن الرضاعة ليبتسم ويرتاح ويعاود من جديد وهو لا يعنف عندما يخرج فضلاته ولا يكره على السير إلا عندما يحين موعد سيره، ولا يفطم إلا بعد أمد طويل(برنو، 1976)، صفحة 76.

أما الطفل في قبيلة الموندوغومور، فيربى على مبدأ العدوانية، والتسلط حيث يتم فطامه فجأة، ولا يسمح له بإرضاعه من ثدي أمه إلا لفترة قصيرة جدا، والأمهات يرضعن أطفالهن وقوفا ويمنعون أثناء ذلك من تحريك اليدين ويبعدون سريعاً عن السلة الخشبية التي يوضعون فيها، وحياة الطفل في هذه القبيلة مشحونة بالعنف والقهر والعناء، ولحظات الرضاعة هي لحظات بأس وشقاء، وهذا يكمن في أصل العنف لشخصية الموندوغومور(بيارايرني، 1992)، صفحة 96.

في هذا السياق يقول (سلفادور جيي) أنه عندما يكون اختلاف بين مجتمع وآخر من حيث التسلط والتسامح، أو من حيث النظرة الفلسفية والجمالية، فإن ذلك يعود إلى أنماط التنشئة الاجتماعية السائدة في المجتمعين(Modras، 1975)**p. 86** .

ويشير **Kimbal Young**أن كل ثقافة تُركز على مجموعة من العناصر التي يمكن توظيفها في بناء الشخصية، أهمها درجة الشدة المستخدمة في عملية التنشئة الاجتماعية والتعليم، حجم الإحباط التي

يتعرض لها الشخص في سياق نموه، درجة الحب الذي يغدقه الكبار على الصغار، مدى حضور مبدأ العقاب والضبط الأخلاقي، تصور الذات المفروضة على الطفل الإكراهات الجسدية التي يتعرض لها، وغير ذلك من العناصر التي تشكل متغيرات بالغة الأهمية في عملية تشكيل الشخصية (Filloux، 1986) **p. 75.**

والنظرة المتأنية لواقع المجتمعات العربية تبين أن القمع والتسلط والإكراه، أنماط تسود التربية في الأسرة والمدرسة، وهي تجسد إلى حد كبير اعتباط الثقافة التقليدية، ومن أهم مظاهر هذه الثقافة أنها:

- تلجأ إلى العنف بأشكاله المختلفة الرمزية والنفسية والمادية، تشمل أساليب العنف النفسي: الازدراء والاحتقار والامتهان والسخرية والتهكم والتبخيس وأحكام الدونية وتوجيه الألفاظ النابية وأساليب التخويف والترويع والحرمان كالزجر والنهي، بينما تشمل أساليب العنف البدني: الضرب بأنواعه المختلفة وبأدواته المتنوعة والحرمان والسجن والمنع(وطفة، المظاهر الاغترابية في الشخصية العربية، 1948) صفحة 243.
- تنعت الطفل بأنه شرير، وتحيطه بعالم من الخرافات والغيبيات والأوهام، فينشأ انفعاليا خرافيا عاجزا عن التصدي للواقع من خلال الحس النقدي والتفكير العقلاني.
- تقيم حواجز نفسية واجتماعية بين أفراد المجتمع الواحد، وتكرس التفاوت في المعاملة بين الذكر والأنثى، بين الصغير والكبير، وهذا الأسلوب يسمح للطرف القوي استعمال سلطته من دون حدود ولا نواهي.
- تقدم التعليم عن التربية: ومثل هذه المبادئ التي ترتكز عليها التربية العربية، تغذي في الإنسان ثقافة البغض والعداوة والتسلط والخوف والقلق والشعور بالضعف والقصور والتبخيس.

هذا ما يشير إليه (هشام شرابي) في كتابه "مقدمات لدراسة المجتمع العربي"، قائلا أن أساليب التخويف والترويع والإخضاع التي تعتمدها الثقافة العربية، تؤدي إلى تكوين عقد العار والنقص والإحساس بالقصور والشعور بالدونية والذنب، وقد انتقل العنف الاجتماعي إلى المؤسسات التعليمية والتربوية ووجد فيها الظروف التي تُغذّيه وتساعده على التفريخ، حتى أصبح يُعتقد أن هذه المؤسسات وُجدت لاحتضان العنف الاجتماعي وإضفاء عليه الشرعية والوظيفية في الآن الواحد(وطفة، من الرمز والعنف إلى ممارسة العنف الرمزي، قراءة في الوظيفة البيداغوجية للعنف الرمزي في التربية المدرسية، 2006)، الصفحات 45 – 102.

فالعنف التربوي فرض نفسه في المؤسسات التربوية، حتى أصبحت الحياة في هذه المؤسسات مأساوية للطلاب والتلاميذ والعاملين بها، وتعددت أشكال هذا العنف: فإلى جانب العنف البدني، والعنف

اللفظي ظهر العنف الرمزي، والسيكولوجي الذي يعتمد على ديناميات التبخيس والازدراء والإهمال والتحقير والإدلال.

هذا هو حال المؤسسات التعليمية والتربوية اليوم، فقد تبنت عنفا اعتباطيا يرجع بالأساس إلى عبثية مدمرة عميقة الأبعاد تعيشها المجتمعات الإنسانية في هذا العصر.

2.3- خلفيات العنف المدرسي في المجتمع الجزائري:

ثمة شيء غير طبيعي يحدث في المجتمع الجزائري المعاصر: المجتمع اليوم في حراك اجتماعيشاذ بسبب تصاعد منحى الانحراف والإجرام والذي لم يعد له سقف يحده لنذكر ما قاله (المهاتما غاندي): سبعة أشياء تُدمَر الإنسان:

- ✓ سياسة بلا مبادئ، المتعة بلا ضمير، العلم بلا إنسانية، الثروة بلا عمل، التجارة بلا أخلاق، المعرفة بلا قيم والعبادات بلا تضحية.

وبنظرة فاحصة، نجد أن هذه المظاهر السبعة وبدرجات متفاوتة، تجتمع في الحالة الجزائرية المعاصرة وهذا يعني أننا نعيش "مرحلة تدمير الذات"، فنجد عددا من الجزائريين يتحمسون لاستغلال الفرص وليس لخلقها، يطمحون في جمع ثروة طائلة ولا يقدمون أي جهد... ونلاحظ أن "الحياة السياسية أصبحت لا ترتكز على مبادئ بقدر ما ترتكز، وفي أحسن الأحوال، على آليات من أجل المشاركة في تقاسم الريع ومنافع التجارة الفاسدة واحتلال الهويات بتعدد مشاربها..." (همیسي، 2012)، صفحة 21

لقد أشار (بيار بورديو) إلى أن الوقائع الاجتماعية هي دائما مُلغَمة، ومن الصعب، وفي ظل الضبابية العارمة، تفكيك خيوطها، والمجتمع الجزائري، يبدو اليوم مُلغما بـ:

- جرائم فوق الهمجية والسلبية الاجتماعية: جثث أطفال مرمية في الآبار وعلى حواف الطرقات، انتشار القضايا المتعلقة بالشواذ جنسيا عبر مختلف المحاكم الجزائرية(بوتليجي، 2012)، صفحة 05..
- انتشار الفساد في المؤسسات الاقتصادية والبنوك.
- زحف المخدرات على المجتمع الجزائري حيث أن البلد تحول من منطقة عبور إلى منطقة استهلاك واسع وحتى إنتاج لهذه السموم: تفيد إحصائيات الديوان الوطني لمكافحة المخدرات بالجزائر أن 58 ألف شخص تمَت محاكمتهم سنة 2022 في قضايا مرتبطة بالمخدرات.
- 250 ألف جزائري مسبوق قضائيا ترددوا على المؤسسات العقابية خلال أربع سنوات، من 2016 إلى 2020، وكشفت المصادر القضائية أن 60 % من هؤلاء دخلوا السجن مرتين و40% ثلاث مرات.

- **تفاقم العنف ضد الأطفال:** تشير إحصائيات الشبكة الجزائرية للدفاع عن حقوق الطفل أن عشرة أطفال يتعرضون للاعتداء يوميا في الجزائر، و3000 طفل في السنة يولدون خارج إطار الزواج، كما تفاقم عمالة الأطفال الذين لا تتعدى أعمارهم 16 سنة حيث يواجه هؤلاء الأبرياء أبشع الاستغلال في أماكن عملهم، بحكم تكليفهم بأعمال تفوق طاقاتهم النفسية والبدنية، لا سيما ارتفاع نسبة جنوح الأحداث وانخراطهم في شبكات إجرامية تورطهم في قضايا إجرامية تخص الفسق والدعارة، الضرب والجرح العمدي، السرقة، المخدرات التهريب، التزوير والنصب والاحتيال، التحطيم والتخريب، الاعتداء على الأصول، القتل العمدي، وتفيد الإحصائيات أن أكثر من 7000 طفل دخلوا السجن في 2021.
- 4.5 مليون جزائري أي ما يعادل 10% من الجزائريين يحتاجون إلى رعاية نفسية، تفيد نتائج مسح للحالة النفسية للجزائري، أن:

– العائلة الجزائرية لم تعد تتحكم في النظام التربوي لأبنائها، وأصبحت تلعب دورا اقتصاديا أكثر من الدور التربوي، فقد تراجعت الأسرة الجزائرية كثيرا في تنشئة الأطفال على التواصل والتفاعل والحوار.

– الفئة الأكثر تعرضا للاضطرابات النفسية هي فئة النساء والأطفال وكذلك الأساتذة في مختلف الأطوار التعليمية.

– 30%من المشردين بالجزائر مصابون بأمراض عقلية، ومرض الفصام يعاني منه أكثر من 500 ألف شاب جزائري.

– من 10%إلى 15% من المصابين بالأمراض العقلية ينتحرون، 64% من المصابين باضطرابات نفسية في تطور سيئ ويشكلون خطرا على المجتمع.

– الوسط المدرسي يعرف نقصا فادحا في عدد المختصين النفسانيين، حيث أن أكثر من 1000 مدرسة لا تتوفر على مختص نفساني، في حين أن 585 مختص يغطي 1703 وحدة للصحة المدرسية أي بنسبة 34% فقط.

ومما خلصت إليه التقارير حول الحالة النفسية للجزائري، أن:

- الإنسان الجزائري أصبح يتقبل كل الأفكار وبات هدفا سهلا للأمراض النفسية، وفي مقدمتها الاعتمادية والاتكالية.
- العقل الجزائري أصبح غير منتج، ينتهز الفرص ولا يبادر لبنائها، سهل للإثارة والاستفزاز، مما يدفعه إلى ممارسة العنف.
- مواقف سلبية إزاء التعليم انتشرت في المجتمع الجزائري، حيث لا يجد أصحاب النفوس المريضة حرجا في السخرية من المعلم والتعليم وطالب العلم.

لهذه الأسباب، أصبحت المدرسة الجزائرية تواجه اليوم مظاهر متجدَدة للعنف المدَمر، وقد شكل هذا الواقع الذي يضَج بمشاعر الحيرة قلقا لدى الباحثين والتربويين وكذلك الأولياء.

فقد كشفت دراسة قامت بها مصالح وزارة التربية حول انتشار ظاهرة العنف في الوسط التربوي منذ 2015 إلى 2022 إحصاء أزيد من 800 ألف حالة عنف في أوساط التلاميذ، وتبين من خلال هذه الدراسة تزايد العنف النفسي والمعنوي بنسب مرتفعة بالطور المتوسط، والتي بلغت أزيد من 60% .

خلصت أشغال الملتقى الدولي حول "الشباب والعنف في الوسط المدرسي في بلدان المغرب العربي" والذي نظمه "مخبر التغيير الاجتماعي" بجامعة الجزائر في ديسمبر 2011، أن:

– 60%من تلاميذ المؤسسات التربوية الجزائرية تعرضوا للعنف من طرف الأساتذة.

– 40%من التلاميذ المؤسسات التربوية الجزائرية يتميزون بسلوك عدواني يدفعهم إلى ممارسة العنف بمختلف أشكاله.

– 35%من هؤلاء التلاميذ العدوانيين ينتمون إلى الطبقة المتوسطة والعائلات التي تعيش راحة مالية قادرة على توفير كل متطلبات الحياة لأبنائها...أما نسبة التلاميذ العدوانيين الذين ينتمون إلى طبقات اجتماعية أدنى، تعاني الفقر والحرمان، فهي نسبة ضئيلة، وهذا عكس المجتمعات الغربية التي يستفحل فيها العنف في هذه الطبقات.

– نسبة العنف المسجلة في الوسط المدرسي، وإن تكاد تكون متقاربة في كل من تونس، ليبيا، المغرب والجزائر إلا أن هذه الأخيرة تحتل الصدارة في قائمة بلدان المغرب العربي.

وما يمكن قوله، أن ارتفاع العنف المدرسي في الجزائر، يرجع إلى تضافر عدد من العوامل ذات الصلة بمعطيات العولمة، ومعطيات أخرى ترتبط بالثقافة المحلية، ويمكن أن يشار إلى:

1.2.3– التسلط التربوي على مستوى الأسرة:

إن نظرة متأنية لواقع الأسرة الجزائرية، تسمح بالوقوف عند سيل المفارقات الاجتماعية التي توجد في أصل التعصب والعنف، ومنها:

- مبدأ الإلزام والإكراه والإفراط في استخدام السلطة الأبوية.
- الجفاء في العلاقات الانفعالية والعاطفية: ولذلك يلاحظ أن طبيعة العلاقات بين الأقارب والعائلات غالبا ما تكون مشحونة بالتوتر والتعصب والعنف.
- التصورات النمطية: ينطلق التعصب في أساسه من خلفيات وأفكار وتصورات نمطية، يصنف من خلالها بعض الأفراد والجماعات بصفات سلبية تتنافى وأصول الشرع والعقل، وهي تصورات تعود إلى تركيبة ثقافية يكتسبها الطفل من محيطه الأسري خلال مراحل تنشئته المبكرة، والواقع أن هذه

التصورات النمطية وإن كانت غير صحيحة في أساسها، إلا أن العوامل الثقافية تغذيها بكل عبثية وفوضى، وتجد من يقف وراء تعزيزها في إطار المؤسسات والقوانين والعرف والممارسات في الحياة اليومية ..

في هذا الصدد ترسم دراسات عربية صورة مأساوية عن الواقع الاجتماعي في الوطن العربي، ففي دراسته حول "التعصب والتحدي الجديد للتربية في الوطن العربي"، يبرز (سعد الدين إبراهيم) أن التربية في الوطن العربي لا سيما على مستوى الأسرة، تعزز الاتجاهات التعصبية والقيم السلبية والأفكار الخاصة والتصورات النمطية الجريحة عن الآخر بصورة غير عقلانية، وبينت الدراسة جملة من العوامل الثقافية التي تغذي التعصب في الوطن العربي، ولا سيما مؤسسات الدولة التي تعمل على تغذية ثقافة التعصب في المجتمعات العربية.

تجدر الإشارة إلى أن السلطة، في جل المجتمعات العربية، لم تفلح في خلق التكامل والانسجام الاجتماعيين في فئات المجتمع الواحد، بل كانت تشجع أحيانا في خلق العزلة والجفاء والتعصب والتباعد بين الأفراد والجماعات، فهذا مواطن من الدرجة الأولى والآخر مواطن من الدرجة الثانية وهناك من لا درجة له والمشكل يكمن في فشل السلطة بوضع مشروع وطني يلتف حول المجتمع ويوحد جميع الأطياف، واكتفت بتحقيق الرفاهية والأمن للفرد الذي ينتمي إليها في ظل غياب أمن المجتمع والدولة، فأعضاء الجماعات الفرعية تمتاز بقوة روابطها وبدرجة عالية من الانغلاق بحيث تقود إلى درجة عالية من النرجسية.

2.2.3- هشاشة النظام التعليمي:

لقد انتقدت المدرسة لحد الآن بسبب الوضع السيئ والهش الذي بلغته...وضع ترعرع في أحضان المسار التاريخي والاجتماعي الذي تشكلت من خلاله المؤسسات التربوية، والتي تبدو اليوم عاجزة عن تجاوزه ولو على المستوى الابستمولوجي.

ولتوضيح الطابع الهش للنظام التعليمي، حاولتُ تشخيص طبيعة وأبعاد الأزمة التي تعاني منها المدرسة الجزائرية، وقد بدت لي العديد من المؤشرات والمظاهر، أكتفي بعرض:

- التخلي عن المواقف الإيجابية تجاه الواقع وفقدان الفعالية في تفعيل القيم الإنسانية الباعثة للأمل والمحفزة للإرادة والحاثة على العمل والتضامن الاجتماعي السخي والحكيم.
- فقدان الأمن والسكينة وتراجع رهيب لقيم العلم والمعرفة، المدرسة لم تعد المكان الذي يسعد الوافدين إليها، ولم تعد قادرة على توفير كل الخدمات والأنشطة التي يطلبها هؤلاء الوافدين، وبالتالي فإن المجتمع مهدد بفقدان مخبر حيوي في مجال تعزيز قدرات المجهود الوطني وتجديدها.

- تحلُّل علاقات المؤسسات التربوية وانهيار نظم الضبط التربوي، والمدرسة وقعت في قبضة أصحاب المصالح المتكالبين على تسيير "الخدمات الاجتماعية"
- تدهور ظروف الدراسة والتواصل وتراجع حدود المناقشات الفكرية والحوارات العلمية والثقافية تحت ضغط مشكلات المجتمع المتعددة الأبعاد.
- إن التحولات المفاجئة والعنيفة التي شهدها العالم على كافة الأصعدة، في تكنولوجيات المعرفة والإعلام والتواصل وغيرها من الميادين الأخرى، أثّرت في المدرسة الجزائرية وفي أطرها التنظيمية والفلسفية لتقع في تناقض واضح لا يمت بصلة مع ما يجرى من حوله، والدليل على ذلك أن النظام التعليمي لا زال يصاغ في قالب بيداغوجي لا يتماشى مع متغيرات العصر، ويسير بآليات ذات نزعة نستولوجية، والنستولوجية قد تتحول إلى "عنف يائس."
- يرتكز النظام التعليمي على فرض الضبط بدلا من تكريس قيم الحرية المستمدة من الثقافة العلمية وعلى التطبيع لمسايرة الوضع والانصياع بدلا من زرع روح التمرد المبدع البناء.
- بروز مظاهر سلوكية خطيرة لدى التلاميذ بالمدرسة الجزائرية في أطوارها الثلاثة: ألبسة مستوحاة من ثقافة "الراب" و "الهيب هوب"، تلاميذ بسراويل دون الخصر –قصات شعر غريبة (شعر الرأس أشبه بأشواك القنفذ) وعطور من أشهر الماركات وسجائر ومخدرات وحبوب مهلوسة يستهلكها الذكور والإناث في المراحيض التي تحولت إلى أوكار للمتاجرة بهذه السموم.
- بروز ظواهر سلبية في ثقافة تسيير المنظومة التربوية، ومن ذلك ما يعرف بـ"عتبة البكالوريا": هذا المصطلح دخيل على المنظومة التربوية ومن إنتاج السلطة الوصية لأجل أهداف سياسية، ومع الأسف رافقت هذه الظاهرة أفعال شغب وعنف أيقظت نسق من المخاوف بمختلف الأشكال والأنواع وأوصلت المدرسة الجزائرية إلى ما هي عليه من حال يائس.

4. سبل إزالة العنف من الوسط المدرسي

تجدر الإشارة، إلى أن إستراتيجيات عديدة أقرتها السلطة الوصية ترمي إلى بلورة رؤى واضحة المعالم حول العنف في الوسط المدرسي، وأهم ما استهدفته هذه الإستراتيجيات:

- تشخيص طبيعة العنف وأبعاد خطورته في الوسط المدرسي.
- إجراء تقييم وظيفي لأداء المؤسسات التعليمية وإحصاء جميع حالات العنف ومنها المخدرات والكحول وحمل السلاح.
- تدعيم المؤسسات بالموارد البشرية الكافية والمتخصصة في المجال الطبي والنفسي والتواصل الاجتماعي، وقد تم تعزيز وحدات الكشف والمتابعة الموجودة داخل المؤسسات التعليمية بالأطر

الطبية والنفسية في جميع الاختصاصات، ووضعت برامج خاصة بترقية الأنشطة والخدمات داخل هذه الوحدات الصحية وبرسكلة أطرها.

- تعزيز الإطار التنظيمي والقانوني الكفيل بالتصدي لظاهرة العنف والوقاية منها، وقد أصدرت وزارة التربية مجموعة من النصوص القانونية والتنظيمية التي تمنع العقاب الجسدي والعنف الرمزي تجاه التلاميذ، حيث تنص المادتين 20و21 من القانون التوجيهي للتربية على منع العقاب البدني وكل أشكال الإساءة تجاه التلاميذ داخل الوسط التربوي.
- تنصيب لجان محلية خاصة بمكافحة العنف في المدارس، تضم مصالح الشرطة الجوارية الدرك الوطني، الصحة، الجمعيات، الأطباء النفسانيين، خبراء التربية والمربيين، مستشاري التنشيط الثقافي والفني، أساتذة الرياضة البدنية.
- القيام بحملات تحسيسية وإعلامية حول ثقافة "اللاعنف" داخل الوسط المدرسي.

ولكن ما يلاحظ في الواقع، إن مشكلات المدرسة مشكلات متجددة لا يقع عليها حصر، ويصعب على الإستراتيجيات المعتمدة أن تضبطها، فهي "كالقطيع من الغنم إذا ضبط من جانب أفلت من الآخر."....

وعليه، وفي ضوء مكونات الرؤية الإستراتيجية للتنمية المستديمة (الحرية السياسية، العدالة الاجتماعية، ثقافة الاتصال، الانفتاح الثقافي على العالم)، يجب صياغة نظام تعليمي تربوي صوغا جديدا يتماشى والتعامل الإيجابي الخلاَق مع متغيرات العصر، ويمكن أن يشار إلى:

1.4- ترشيد الخطاب الثقافي الجزائري:

بنظرة فاحصة للخطاب الثقافي الذي ساد المجتمع الجزائري خلال الخمسين عاما الماضية لوجدناه تاه في ثلاثية الماضي والحاضر والمستقبل، فبرزت خلافا عميقة بين أصحاب هذا الخطاب الذين نظروا إلى مستقبل الجزائر من منظار إيديولوجياتهم الخاصة.

لقد دخلنا قرنا جديدا، ويجب على المجتمع الجزائري أن يمارس النقد الذاتي، في مجال:

- تشخيص المشكلات والسلبيات البارزة.
- استثمار الميادين التي تحقق فيها نوعا من التقدم النسبي ودفعها نحو الأفضل والازدهار المستمر.
- وضع الحلول التي تستشرف المستقبل وتتماشى مع أصول ثقافة المجتمع وثقافة المجتمع والثقافة الإنسانية المزدهرة.

إن هذا المنهج يسمح بإحداث آثار طيبة في التغيير الثقافي المنشود، ومن تم يصبح كل مسعى لإزالة الحواجز التي تعوق تقدم المؤسسات في المجتمع أمرا جديرا بالعناية.

في هذا السياق، يرتبط التغيير الثقافي المنشود، الكفيل بإحداث قطيعة مع الأفكار البالية والانطلاق إلى مسارات التقدم والازدهار، بعدة جوانب منها:

- مبدأ الاعتراف بمركزية الحرية، والتوفيق بين الاتجاهات المختلفة من خلال العدالة.
- النسبية، التنوع والاعتراف بالآخر.
- ثقافة الامتياز والإنجاز: "إن العالم قد هجر التفاخر بالأصل والنوع، والهوية، وجعل القيمة الحقيقية اللازمة للاحترام والهيبة هي الإنجاز ،في المعرفة والأخلاق والإبداع الجمالي والتكنولوجي."

والواقع أن صياغة الخطاب الثقافي الجزائري على ضوء هذه الجوانب، عملية حضارية تجعل التطور التاريخي للمجتمع الجزائري ذات حصيلة إيجابية، من حيث:

- ترقية الثقافة المحلية وتخليصها من كل الشرور والشوائب.
- إطلاق الطاقات الخلاقة للإنسان الجزائري في مسارات ديمقراطية على كافة المستويات: في الأسرة والمدرسة وفي كل مؤسسات المجتمع.
- ثقافة الإنجاز والإبداع.
- الصحة النفسية وتحقيق الإنسان الجزائري المتكامل القدرة.

2.4-إنشاء مؤسسة الوساطة المدرسية:

الواقع أن التحرر من قيود العنف الذي يشوه مؤسساتنا التعليمية يتطلب الأخذ بثقافة المؤسسة والتي تعني التصحيح المستمر والتجديد والنظرة إلى المستقبل.

وبوسعي أؤكد، أن فكرة مُؤسسة الوساطة المدرسية ترتبط ارتباطا وثيقا بهذه الثقافة وبالتغيير الثقافي المنشود، والذي يمكن مؤسسات المجتمع من تجاوز الركود والانطلاق إلى مسارات التنمية الشاملة.

إن خيار مؤسسة الوساطة المدرسية يكتسي أهمية حضارية وتتجلى أبعاده في:

- دعم المؤسسات التعليمية في تحقيق التنمية التربوية، وترسيخ الحوار، وإشاعة العلم والمعرفة، واحترام القيم والأخذ بأسباب القوة.
- متابعة ما تقدمه المدرسة من ثقافة علمية للتلاميذ: فهي مسعى لتدعيم رصيد التلاميذ بدوافع الخير ووسائل الأعمار وتخليصهم من الانغلاق والشحن المدمرة والبحث عن الحلول الكفيلة بعلاج المشكلات.
- المساهمة في نشر الثقافة العلمية وهي احدى أهم مسؤوليات نظام التعليم والمنظومة التربوية والعلمية من الشوائب والتعصب والانغلاق، وهو ما يمثل مصدرا طيبا لدفع الحياة نحو الازدهار والتقدم.

- تدعيم وتعزيز التنمية التربوية في عدة مجالات، منها:
- العلاج الذاتي للمشكلات التي تواجه التلميذ، وتأهيله لاكتساب تنشئة صالحة قويمة، فيعيش حياة أمن وطمأنينة، ويكون على وعي كامل بالدور الذي يجب أن يؤديه بقوة وأمانة.
- التضامن، العدالة الاجتماعية، التنوع، التعايش، الاعتراف بالآخر، وحماية الاختلاف والانفتاح على الثقافة الإنسانية المزدهرة.
- حرية التفكير، حرية التعبير، الممارسات الديمقراطية، حسن التدبير والدور الحضاري.
- رعاية خطاب تربوي متجدد، ترتبط بمضامينه حاجات التلاميذ وفق أهميتها وظروفها، وتتصل مقاصده بمعالجة التحديات التي تواجهها المؤسسات التربوية.
- غرس روح المواطنة والثقة بالنفس وإبراز التاريخ المشرق للأجداد، والسير العطرة: "لقد كان لكم في رسول الله إسوة حسنة، لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وذكر الله كثيرا"(الأحزاب) –21.

ومؤسسة الوساطة بهذا المعنى، يجب أن تستند إلى مرجعية تربوية تستمد فلسفتها من أصول المجتمع والثقافة الإنسانية المشتركة، وأن تعتمد كل أساليب الإقناع المنطقي، والتحفيز النفسي والتوجيه التربوي الحكيم والسخي وأن تتوفر على موارد بشرية مؤهلة تأهيلا علميا وحضاريا لصياغة الحل المناسب أو الوسط القادر على احترام الحقوق وتنمية العلاقات وحماية الاختلاف.

وتأسيسا على ما سبق، فإن مؤسسة الوساطة المدرسية لا تعد هيكلا فارغا، وليست فكرة مجردة، كما أنها ليست فرضا على المؤسسات التعليمية، إنها الإضافة الحقيقية لدعم المدرسة في تجاوز محنتها وتخصيب دورها وتجديده، ويترتب عن ذلك أنها مؤسسة تحمل مضمونا تربويا ذا طابع توجيهي وإرشادي، لها غاياتها وأهدافها وأساليبها.

خلاصة القول إن الوساطة المدرسية مشروع تنموي مستقبلي من أجل علاج العنف بالوسط المدرسي ولذلك وجب الإسراع بوضع الأسس القانونية والتنظيمية التي تقضي بإنشاء هذا الهيكل داخل المؤسسات التربوية .... وأرى من المفيد أن تضم الوساطة:

- وسيطا: يكون صاحب أسلوب تربوي، مدركا للحياة ومتغيراتها، يراعي حاجات الطفولة وعلى دراية بالثقافات الإنسانية.
- مكتب الوساطة: يضم إطارات متخصصة في التنشيط الاجتماعي والثقافي والتربوي والفني والرياضي (من 5 إلى 9 أعضاء).
- نوادي علمية وثقافية يؤسسها التلاميذ والأسرة التربوية معا داخل المؤسسات التربوية.
- وسطاء من التلاميذ من ذوي الكفاءات الاجتماعية والأخلاقية تتم تزكيتهم من قبل الأساتذة والتلاميذ.

- ممثلين عن التلاميذ: ينتخبون من بين ممثلي الأقسام وعددهم من 03 إلى 05 أعضاء
- مكتب الصحة النفسية.
- مجلس تربوي استشاري يضم ممثلين عن: الدرك وشرطة الأحداث–مديرية النشاط الاجتماعي–مديرية الصحة–مديرية الثقافة–مديرية الشباب والرياضة–مديرية الشؤون الدينية–المجتمع المدني الذي ينشط في مجال المراهقة، الشباب، الرعاية الاجتماعية وحقوق الأطفال–جمعية أولياء التلاميذ– الأساتذة والأسرة التربوية.

3.4– استحداث منصب المرافق البيداغوجي:

المأمول أن يتم وضع الآليات القانونية والتنظيمية للاستحداث هذا المنصب، وأرى أن يضطلع كل أستاذ بمرافقة 10 إلى 15 تلميذ خلال سنوات الدراسة (التعليم المتوسط والثانوي)، تتضمن المرافقة البيداغوجية حياة التلميذ في أبعادها المختلفة، وقد تستمر هذه العملية من بعد مغادرة التلميذ للمؤسسة وهذا تبعا للعلاقة التي تنسج وتتطور بين الأستاذ المرافق والتلميذ وعائلة هذا الأخير.

وعليه من الضروري أن ينصب التفكير حول هذا الموضوع وكذلك المكافآت التي تخصص للأستاذ المرافق، وهذا في إطار الترقية الشاملة للمنظومة التربوية.

5– نتائج الدراسة:

في ضوء التحليل السوسيو–تربوي المعمق لظاهرة العنف المدرسي في الجزائر، خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج الأساسية التي يمكن تصنيفها إلى نتائج تشخيصية، نتائج تفسيرية، ونتائج توجيهية:

1.5–النتائج التشخيصية:

واقع العنف المدرسي في الجزائر

أولاً: حجم الظاهرة ومؤشراتها الكمية:

- تفاقم كبير في حالات العنف المدرسي: سجلت المؤسسات التربوية الجزائرية أكثر من 800 ألف حالة عنف بين عامي 2015 و2022، وهو رقم يعكس تطوراً خطيراً للظاهرة.
- تصدر الجزائر لقائمة بلدان المغرب العربي: رغم تقارب النسب في تونس وليبيا والمغرب، تحتل الجزائر الصدارة في معدلات العنف المدرسي بالمنطقة المغاربية.
- ارتفاع العنف النفسي والمعنوي: بلغت نسبة العنف النفسي والمعنوي في الطور المتوسط أكثر من 60%، مما يشير إلى تحول نوعي في طبيعة العنف من البدني إلى الرمزي والنفسي.

- انتشار العنف الممارس من قبل الأساتذة: كشفت الدراسات الميدانية أن 60% من التلاميذ تعرضوا للعنف من طرف الأساتذة، مما يؤكد أن المدرسة لم تعد فضاءً آمناً.
- ارتفاع السلوك العدواني لدى التلاميذ: 40% من التلاميذ يتميزون بسلوك عدواني يدفعهم إلى ممارسة العنف بمختلف أشكاله.

ثانياً: الخصائص النوعية للعنف المدرسي:

- تعدد أشكال العنف: يتخذ العنف المدرسي في الجزائر أشكالاً متنوعة:
  - ✓ العنف البدني: الضرب، الجرح، التعدي الجسدي.
  - ✓ العنف اللفظي: السب، الشتم، التهديد، الإهانة.
  - ✓ العنف الرمزي: الاحتقار، التبخيس، الإذلال، التهميش.
  - ✓ العنف النفسي: الترويع، التخويف، الحرمان العاطفي.
  - ✓ العنف المؤسساتي: الإقصاء، التمييز، العقاب الجماعي.
- تعدد أطراف العنف: يمارس العنف من قبل:
  - ✓ التلاميذ ضد بعضهم البعض.
  - ✓ الأساتذة ضد التلاميذ.
  - ✓ التلاميذ ضد الأساتذة.
  - ✓ التلاميذ ضد المؤسسة (تخريب، تحطيم).
- ارتباط العنف بمظاهر انحراف اجتماعي: انتشار المخدرات والكحول والسلوك الجنسي المنحرف داخل المؤسسات التربوية، حيث تحولت بعض المراحيض إلى أوكار للمتاجرة بالمخدرات.

2.5– النتائج التفسيرية: جذور العنف المدرسي وآلياته:

أولاً: الجذور السوسيوثقافية:

- العنف فعل ثقافي وليس فطرياً: أكدت الدراسة أن العنف في المجتمع الجزائري ليس سلوكاً فطرياً بل هو نمط ثقافي مكتسب، تعيد المؤسسات الاجتماعية (الأسرة، المدرسة، الإعلام) إنتاجه وتكريسه.
- دور الثقافة الشعبية في تأسيس العنف: الموروث الثقافي الشعبي (الأمثال، الحكايات، الأساطير) يحمل في طياته تمجيداً للقوة والعنف كوسيلة لحل النزاعات، مما يشكل مرجعية ثقافية للسلوك العنيف.
- التصورات النمطية والتعصب: تساهم التنشئة الاجتماعية في ترسيخ تصورات نمطية سلبية عن الآخر (الجنس، المنطقة، الطبقة الاجتماعية)، مما يغذي العنف والتعصب.

ثانياً: دور الأسرة في إعادة إنتاج العنف:

- التسلط التربوي الأسري: تعتمد الأسرة الجزائرية – في غالبيتها – على أساليب تربوية قائمة على:
  - ✓ الإلزام والإكراه.
  - ✓ الإفراط في استخدام السلطة الأبوية.
  - ✓ العقاب البدني والنفسي.
  - ✓ غياب الحوار والنقاش.
- الجفاء العاطفي: تفتقر العلاقات الأسرية إلى الدفء العاطفي والتواصل الإيجابي، مما ينتج شخصيات قلقة، مكبوتة، تميل إلى العدوانية.
- تراجع الدور التربوي للأسرة: أصبحت الأسرة الجزائرية تلعب دوراً اقتصادياً أكثر من الدور التربوي، وتراجعت في تنشئة الأطفال على التواصل والتفاعل والحوار.
- مفارقة اجتماعية: 35% من التلاميذ العدوانيين ينتمون إلى الطبقة المتوسطة والعائلات الميسورة، وليس إلى الطبقات الفقيرة، مما يؤكد أن العنف لا يرتبط بالفقر المادي بقدر ما يرتبط بالفقر القيمي والتربوي.

ثالثاً: هشاشة النظام التعليمي:

- عجز المدرسة عن مواكبة التحولات: النظام التعليمي الجزائري لا يزال يصاغ في قالب بيداغوجي تقليدي لا يتماشى مع متغيرات العصر (العولمة، التكنولوجيا، وسائل التواصل الاجتماعي).
- فقدان الأمن والسكينة: المدرسة لم تعد المكان الآمن الذي يسعد الوافدين إليها، بل أصبحت مسرحاً للعنف والخوف.
- تراجع قيم العلم والمعرفة: انتشار مواقف سلبية إزاء التعليم والمعلم وطالب العلم في المجتمع الجزائري.
- بروز مظاهر سلوكية منحرفة: ألبسة مستوحاة من ثقافات فرعية عنيفة (الراب، الهيب هوب)، استهلاك المخدرات والحبوب المهلوسة داخل المؤسسات.
- ظواهر سلبية في التسيير: مثل "عتبة البكالوريا" التي أنتجت أفعال شغب وعنف، وكرست ثقافة النجاح بأي ثمن.

رابعاً: الأزمة النفسية والاجتماعية.

- أزمة نفسية جماعية: 4.5 مليون جزائري (10% من السكان) يحتاجون إلى رعاية نفسية، والفئات الأكثر تعرضاً هي النساء والأطفال والأساتذة.

- نقص فادح في المختصين النفسانيين: أكثر من 1000 مدرسة لا تتوفر على مختص نفسانيو 585 مختص فقط يغطون 1703 وحدة للصحة المدرسية (نسبة 34% فقط).
- شخصية جزائرية مأزومة: الإنسان الجزائري أصبح:
  - ✓ سهل الإثارة والاستفزاز.
  - ✓ اتكالياً، غير منتج.
  - ✓ ينتهز الفرص ولا يبادر لبنائها.
- انتشار الجريمة والانحراف:
  - ✓ 250 ألف جزائري مسبوق قضائياً.**(2016–2020)**
  - ✓ 58 ألف شخص حوكموا في قضايا مخدرات.**(2022)**
  - ✓ 7000 طفل دخلوا السجن.**(2021)**
  - ✓ 10 أطفال يومياً يتعرضون للاعتداء.

خامساً: آليات إعادة إنتاج العنف في المدرسة:

- العنف الرمزي البورديوي: تمارس المدرسة عنفاً رمزياً من خلال فرض ثقافة الطبقات المهيمنة، وتكريس التفاوت الاجتماعي والثقافي.
- غياب ثقافة الحوار: يرتكز النظام التعليمي على فرض الضبط والتطبيع بدلاً من تكريس قيم الحرية والتفكير النقدي.
- تحلل العلاقات التربوية: انهيار نظم الضبط التربوي، وتحول المدرسة إلى فضاء لتصفية الحسابات والمصالح.

3.5–النتائج التوجيهية: استراتيجيات المعالجة:

أولاً: قصور الاستراتيجيات الرسمية:

- محدودية فعالية السياسات الحالية: رغم الجهود الرسمية (التشريعات، اللجان، الحملات التحسيسية)، إلا أن مشكلات المدرسة متجددة ويصعب على الاستراتيجيات المعتمدة ضبطها.
- غياب رؤية شاملة: تركز السياسات على الجوانب الأمنية والعقابية، دون معالجة الجذور الثقافية والاجتماعية للعنف.

ثانياً: ضرورة ترشيد الخطاب الثقافي:

- الحاجة إلى نقد ذاتي ثقافي: يجب على المجتمع الجزائري ممارسة النقد الذاتي لتشخيص المشكلات واستثمار نقاط القوة ووضع حلول مستقبلية.
- التغيير الثقافي المنشود يرتكز على:

- ✓ الاعتراف بمركزية الحرية والعدالة.
- ✓ النسبية والتنوع والاعتراف بالآخر.
- ✓ ثقافة الإنجاز بدلاً من التفاخر بالأصل والهوية.

ثالثاً: الوساطة المدرسية كآلية تربوية:

- الوساطة المدرسية مشروع تنموي: تمثل الوساطة المدرسية إضافة حقيقية لدعم المدرسة في تجاوز محنتها، من خلال:
  - ✓ ترسيخ ثقافة الحوار.
  - ✓ العلاج الذاتي للمشكلات.
  - ✓ تدعيم التنمية التربوية.
  - ✓ غرس روح المواطنة والثقة بالنفس.
- مكونات الوساطة المدرسية المقترحة:
  - ✓ وسيط تربوي مؤهل.
  - ✓ مكتب وساطة متخصص.
  - ✓ نوادي علمية وثقافية.
  - ✓ وسطاء من التلاميذ.
  - ✓ مجلس تربوي استشاري.

رابعاً: المرافقة البيداغوجية:

- استحداث منصب المرافق البيداغوجي: يقوم كل أستاذ بمرافقة 10–15 تلميذاً خلال مسارهم الدراسي، لتوفير:
  - ✓ متابعة فردية مستمرة.
  - ✓ دعم نفسي وتربوي.
  - ✓ علاقة إنسانية دافئة.

4.5– النتائج النظرية والمنهجية:

- تأكيد المقاربة السوسيوثقافية: العنف المدرسي ظاهرة معقدة تتطلب مقاربة متعددة الأبعاد (سوسيولوجية، أنثروبولوجية، نفسية، تربوية).

- صلاحية النظريات الكلاسيكية: نظريات دوركايم (التنشئة الاجتماعية)، بورديو (العنف الرمزي)، وفروم (الاغتراب) لا تزال صالحة لتفسير الظاهرة في السياق الجزائري.
- أهمية الدراسات الأنثروبولوجية المقارنة: دراسات مارغريت ميد حول علاقة أنماط التنشئة بالسلوك العدواني تجد صداها في الواقع الجزائري.

5.5- الخلاصة العامة للنتائج:

- المدرسة الجزائرية في أزمة بنيوية: ليست مجرد أزمة عابرة، بل أزمة عميقة تمس الفلسفة التربوية والممارسات البيداغوجية والعلاقات الإنسانية.
- العنف المدرسي انعكاس للعنف الاجتماعي: المدرسة مرآة للمجتمع، وما يحدث فيها من عنف هو امتداد للعنف السائد في الأسرة والشارع ووسائل الإعلام.
- الحاجة الملحة لإصلاح شامل: لا يمكن معالجة العنف المدرسي بمعزل عن إصلاح شامل للمنظومة التربوية والثقافية والاجتماعية.
- الأمل في التغيير ممكن: رغم قتامة الصورة، فإن ترشيد الخطاب الثقافي وإرساء الوساطة المدرسية والمرافقة البيداغوجية تمثل طرقاً واعدة للنجاة من العنف.

6-التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة، تقدم الدراسة التوصيات التالية:

1.6-على مستوى السياسات التربوية:

- إعادة صياغة الفلسفة التربوية: تبني فلسفة تربوية جديدة ترتكز على قيم الحرية، الحوار، التسامح، والتفكير النقدي.
- إصلاح المناهج والبرامج: مراجعة المناهج لإدماج ثقافة اللاعنف، حقوق الإنسان، والتربية على القيم.
- تأهيل المعلمين: برامج تكوين وتكوين مستمر للمعلمين في مجال التواصل، الوساطة، وإدارة النزاعات.
- إنشاء مؤسسة الوساطة المدرسية: وضع الإطار القانوني والتنظيمي لإنشاء هياكل الوساطة في جميع المؤسسات التعليمية.
- استحداث منصب المرافق البيداغوجي: تخصيص موارد بشرية ومالية لتفعيل المرافقة الفردية للتلاميذ.

2.6- على مستوى الأسرة والمجتمع:

- برامج توعية للأولياء: حملات تحسيسية حول أساليب التربية الإيجابية وأضرار العنف الأسري.

- تعزيز الشراكة بين الأسرة والمدرسة: إشراك الأولياء في الحياة المدرسية وفي اتخاذ القرارات التربوية.
- ترشيد الخطاب الإعلامي: مراقبة محتوى وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي لحماية الأطفال من العنف الرمزي.

3.6- على مستوى البحث العلمي:

- دراسات ميدانية معمقة: إجراء بحوث ميدانية في مختلف مناطق الجزائر لفهم الخصوصيات المحلية للعنف المدرسي.
- تقييم السياسات العمومية: دراسات تقييمية لفعالية الاستراتيجيات والبرامج المعتمدة لمكافحة العنف.
- بحوث مقارنة: دراسات مقارنة مع تجارب دول أخرى نجحت في الحد من العنف المدرسي.

7- خاتمة:

إن العنف الذي أصاب المؤسسات التعليمية في الجزائر له أساس عميق في ثقافة الواقع الاجتماعي، وتجاوز هذه المحنة مرهون بالتصحيح المستمر والتجديد والنظرة ببصيرة إلى المستقبل.

والسياسة الحكيمة تتطلب الأخذ بأفضل الاختيارات المتاحة للمجتمع في مرحلة بعينها واتخاذ القرار السليم لتحقيق الأفضل للجميع.

وأعتقد أن ترشيد الخطاب الثقافي الجزائري إزاء قضايا العصر وإرساء دعائم مؤسسة الوساطة التربوية واستحداث منصب المرافق البيداغوجي، إحدى الإصلاحات الهامة التي تعتبر إحدى طرق النجاة الحقيقية من العنف الذي وقعت فيه المدرسة الجزائرية .

فقد لا نجد تنظيماً فعالاً قادراً على انتشال واقع المؤسسات التعليمية من الركود الذي وقعت فيه بسبب العنف أفضل من مؤسسة الوساطة، ولذلك نأمل في إصلاح نوعي بإرساء دعائمها، وأعتقد أن هذا العمل يعتبر مدخلاً طيباً لإحداث نقلة حضارية والتخلص من محنة العنف التي ضربت الثقافة الجزائرية في نهاية العقد الأخير من القرن العشرين وامتدت آثارها المأساوية إلى المدرسة.

إن المستقبل يتطلب منا جميعاً – باحثين، تربويين، صناع قرار، أولياء، ومجتمع مدني – العمل المشترك والجاد من أجل بناء مدرسة جزائرية جديدة، مدرسة آمنة، ديمقراطية، منفتحة، تحترم كرامة الإنسان وتنمي قدراته، وتعده ليكون مواطناً فاعلاً في بناء مجتمع المعرفة والتقدم.

8. قائمة المراجع

1. Filloux, J. C. (1986). La Personnalité. Paris: Puf.
2. Modras, H. (1975). Eléments de la sociologie. Paris: Armand Colin.
3. Ricoeur, P. (1955). Histoire et vérité. Paris: le seuil.

4. إبراهيم, ح. ت .(1912) .ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
5. إبراهيم, ع. ا .(2001) .صورة الأخر في المخيال الإسلامي من خلال القرون الوسطى .éd)الطبعة 1 .(بيروت: المركز الثقافي.
6. أحمد, ح. إ .(2009) .العنف من الطبيعة إلى الثقافة .éd)الطبعة 1 .(سوريا: النايا للدراسات والنشر والتوزيع.
7. الأحزاب .(s.d.) .سورة الأحزاب .
8. بركات, ح .(2006) .الاغتراب في الثقافة العربية .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
9. برنو, ف .(1976) .المجتمع والعنف) .ت. إ. زحلاوي (.Trad ,دمشق: وزارة الثقافة.
10. بوتليجي, إ .(30 01 ,2012) .انحلال خلقي غير مسبوق والشواد يملئون المحاكم .جريدة الشروق.05 ,
11. بوستيك, م .(1981) .العلاقة التربوية) .ت. م. النحاس (.Trad ,تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
12. بيارايرني .(1992) .إثنولوجيا التربية) .ت. ع. الأمين (.Trad ,بيروت: معهد الإنماء العربي.
13. صليبا, ج .(s.d.) .المعجم الفلسفي .الشركة العالمية للكتاب.
14. فروم, إ .(1960) .المجتمع السليم) .ت. م. محمود (.Trad ,سلسلة الفكر المعاصر الأنجلو مصرية.
15. معجم اللغة العربية .(1972) .المعجم الوسيط .القاهرة: المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر.
16. هميسي, م .(26 06 ,2012) .زمن التدمير .جريدة الخبر ، يومية مستقلة ,ص 21.
17. وطفة, ع. أ .(1948) .المظاهر الاغترابية في الشخصية العربية .éd)المجلد 27 .(الكويت: مجلة عالم الفكر.
18. وطفة, ع. أ .(2006) .من الرمز والعنف إلى ممارسة العنف الرمزي، قراءة في الوظيفة البيداغوجية للعنف الرمزي في التربية المدرسية .(104 .éd)الإمارات العربية المتحدة: مجلة الشؤون الإجتماعية.